



PROVISIONAL

A/PV.2425

3 December 1975

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الأربعاء والخامسة والعشرين بعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ ، الساعة ١٠ / ٣٠

(لكسمبرغ)

السيد ثورن

الرئيس :

— مواصلة نظر الحالة في الشرق الأوسط [١٢٤]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة أصلاً باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " ،
Chief of the Official Records Editing Section , Department of Conference Services ,
Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .
وحيث أن هذا المحضر وزع في ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ ، فإن التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ .
فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيداً تاماً لتيسير إنجاز العمل .

عقدت الجلسة عند الساعة ١١ / ٠٥مواصلة نظر البند ١٢٤ من جدول الأعمالالحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : مرة أخرى ، أود أن أطلب من الوفود التي تعتزم أن تتقدم بمشروعات اقتراحات تتعلق بهذا البند ، أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن ، حتى تستطيع الجمعية التصويت على هذه المشروعات صباح الخميس ، نظرا لأنه لا بد من توافر مهلة ٢٤ ساعة ليبحث هذه المشروعات .

السيد بتريك (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانجليزية) : من الملائم أن تجرى مناقشة حول الحالة في الشرق الأوسط في الجمعية العامة ، وذلك ليس لأنها تتعلق بموضوع مدرج على جدول أعمال الجمعية العامة منذ عدة سنوات ، ولكن أساسا ، لاننا مستمرين في مواجهة أخطر أزمة في العلاقات الدولية .

ودون إيجاد حل دائم وعادل للأزمة من جميع نواحيها ، فلا يمكن أن يكون هناك سلم ، ولا استقرار في منطقة الشرق الأوسط ، وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط بصفة عامة ، كما لا يمكن أن يكون هناك تطور سلمي في العلاقات الدولية أيضا . ان تخفيف التوتر الذي أمكن تحقيقه حتى الآن ، لا يمكن أن يستمر ، ولا يمكن أن تكون له آثار عالمية ، في غيبة حل للأزمة في منطقة الشرق الأوسط ، حيث توجد عوامل سياسية ، واقتصادية ، واستراتيجية ، بما في ذلك مصالح هامة للدول الكبرى ، وكل هذه العوامل متشابكة .

لقد أوضحنا من قبل موقفنا حول عدد من الموضوعات الحيوية المتعلقة بالشرق الأوسط وفلسطين ، في المناقشة العامة ، وكذلك أثناء بحث قضية فلسطين . لذلك ، فإني لا أعتزم أن أكرر أشياء معلومة جيدا . ومع كل ، لا يسعني الا أن أذكر ، أنه منذ أكثر من سبع سنوات ، أي منذ العدوان الاسرائيلي على البلاد العربية في ١٩٦٧ ، وبعد ٢٨ سنة ، أي منذ بدأت الأمم المتحدة في تناول قضية فلسطين ، لم يتم احراز أى تقدم حقيقي فيما يتعلق بهذه القضايا الأساسية . ان اسرائيل تواصل احتلال مناطق شاسعة من الأراضي العربية - رغم القرارات العديدة التي وافقت عليها الأمم المتحدة ، والهيئات الدولية الأخرى ، ومؤتمرات عدم الانحياز بصفة خاصة - متحدياً بذلك طلب الأغلبية العربية من المجتمع الدولي بالانسحاب من هذه الأراضي ، وأن تجعل في الامكان ايجاد حل دائم لهذه الأزمة . وفي جوهر هذه الأزمة ، تكمن قضية فلسطين ، التي نشأت نتيجة لانكار المعتدين الاسرائيليين ، للحق الثابت الذي لا ينازع لشعب فلسطين في تقرير المصير . ان يوغوسلافيا ، تؤيد على الدوام ، تحقيق الأهداف العادلة للكفاح التحرري للشعوب العربية . لقد كنا نعتقد دائما ، ونكرر تأكيدنا مرة أخرى ، ايماننا بأن ايجاد حل دائم للأزمة في الشرق الأوسط يمكن أن يتحقق فقط ، اذا انسحبت اسرائيل بالكامل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها بعد ٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧ ، وانا تمكن الشعب الفلسطيني من تحقيق حقوقه الثابتة التي لا يمكن التصرف فيها . هذه العبادء الأساسية ، يجب أن تنعكس على أية قرارات أخرى قد تتخذها الجمعية العامة . ان كلا هذين العاملين الأساسيين في أزمة الشرق الأوسط ، واران في اعلان مؤتمر وزراء خارجية البلاد غير المنحازة الذي عقد في ليما في الصيف الماضي . فقد ورد في الفقرة ٤٥ من اعلان ليما ، أن أى حل عادل ودائم في الشرق الأوسط ، يجب أن يبنى على المبدأين الأساسيين التاليين :

١ - الانسحاب الفوري ، والكامل ، وغير المشروط لاسرائيل من الأراضي التي

احتلتها منذ ٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧ .

٢ - ممارسة الشعب الفلسطيني لكل حقوقه القومية ، بما في ذلك حق العودة

الى بلاده ، وفي تقرير المصير ، والاستقلال السياسي .

ونحن مقتنعون ، بأنه على هذا الأساس فقط ، يمكن لجميع الشعوب والدول في الشرق

الأوسط أن تعيش في سلام ، مع كفالة استقلالها وأمنها . وهذا ينطبق أيضا على دولة اسرائيل ، والتي يجب أن تدرك حكومتها في النهاية ، أنه باستمرار احتلال الأراضي العربية ، ورفضها العنيد الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، فلا يمكن أن تضمن الوجود السلمي الآمن لشعبها . ان الأمم المتحدة تحمل مسؤولية كبرى فيما يتعلق بالأزمة في الشرق الأوسط ، وفيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية . وقد اتخذت منظمتنا ، ومجلس الأمن في المقام الأول ، العديد من القرارات الهامة ، التي تؤكد هذه الجهاد الأساسية ، من أجل حل المشكلة التي أشرت اليها الآن . واسمحوا لي أن أشير فقط الى القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) الصادرين عن مجلس الأمن ، وكذلك قرارات الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) و ٣٢٣٧ (د - ٢٩) و ٣٣٧٥ (د - ٣٠) و ٣٣٧٦ (د - ٣٠) باعتبارها أهم القرارات ، وهي معا يمكن أن تشكل مفهوما شاملا للجهاد والأساليب لحل أزمة الشرق الأوسط في كافة جوانبها . لقد اتخذ مجلس الأمن منذ أربعة أيام مضت ، خطوة أخرى الى الأمام ، باصدار قرار هام ، ألا وهو القرار ٣٨١ (١٩٧٥) ، الذي ينص في فقرته العاملة على اجتماع مجلس الأمن في ١٢ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ " لمواصلة مناقشة مشكلة الشرق الأوسط ، بما في ذلك قضية فلسطين ، آخذا في الاعتبار جميع قرارات الأمم المتحدة المعنية" وفي بيان رئيس مجلس الأمن ، قيل بوضوح أن ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية ، سيدعون للمشاركة في المناقشة حينما تبدأ في ١٢ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ .

ويؤيد وفد بلادى كلية هذا القرار ، وبيان رئيس مجلس الأمن ، ويود أن يحيي جميع أعضاء المجلس ، وأعضاء مجموعة البلاد غير المنحازة في المجلس بصفة خاصة ، الذين جعلوا اصدار هذا القرار ممكنا . وهذا يعني أن مجلس الأمن ، سوف يحول اهتمامه في النهاية ، الى مهمته الحقيقية ، ألا وهي أن يبحث كيفية تنفيذ القرارات الخاصة بالشرق الأوسط ، وقضية فلسطين ، والقراريــــــــــــن اللذين أصدرهما مجلس الأمن نفسه ، والقرارات التي أصدرتها الجمعية العامة ، بما في ذلك ، دون شك ، القرار الذي سنصدره الآن نتيجة لمناقشاتنا الحالية . ولا يقل أهمية عن ذلك ، اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية أيضا ، في هذه المداولات ، وهو ليس مجرد تأكيد لحقها في المشاركة مع الأطراف المعنية الأخرى ، في كل جهود السلام على قدم المساواة ، ولكنه مظهر أيضا لتزايد الوعي ،

وهو أنه دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فلن يكون في الامكان حل مشكلة فلسطين ، ولا أزمة الشرق الأوسط .

وعن طريق الاضطلاع بهذه المهمة المعقدة ، فاننا نعتقد أن مجلس الأمن سيكون في موقف يسمح له بتحقيق التقدم الذي نرغب فيه ، والذي نتوقعه فيما يتعلق بحل هذه الأزمة . وسوف تثبت الأمم المتحدة بذلك ، أنها قادرة على دعم ، ليس فقط دورها في الحفاظ على السلم ، ولكن دورها أيضا في صنع السلام لصالح السلم والأمن الدوليين . انه من العاجل والمطح ، أن نحل أزمة الشرق الأوسط ، لأن أية اطالة لأمد احتلال اسرائيل ، ومعارضتها الاعتراف بحقوق وآمال الشعب الفلسطيني ، سوف يؤديان الى تجديد الحرب ، بما تستتبعه من عواقب لا يمكن التكهن بها بالنسبة للسلم العالمي . ان القرار الذي سوف نتخذه ، يجب أن يسهم في الجهود البناءة التي تبذل تجاه ايجاد حل سلمي ، مما يساهم مجلس الأمن على الوفاء بمهمته ، ومسؤوليته بنجاح .

السيد هولاي (هنفاريا) (الكلمة بالانجليزية) : ان شهرين ونصف قد انقضت منذ افتتاح الدورة الثلاثين للجمعية العامة . والآن وقد وصلنا الى المرحلة الأخيرة من أعمالنا ، نرى أن التجربة السياسية الرئيسية التي مررنا بها خلال هذه الدورة ، قد اتضحت واتسمت بمزيد من الجلاء ، وأعتقد أنني لا أكون مخطئا اذا كنت أقول ، ان مداولاتنا ومناقشاتنا بشأن عدد من الموضوعات الهامة ، يمكن أن تتلخص في مسألة أساسية ، ألا وهي صيانة السلم والأمن الدوليين . ان شعوب العالم تطالب بالاجماع ، الأمم المتحدة ، بأن تسهم بوسائلها الخاصة في دعم وتعزيز السلم ، باعتباره شرطا أساسيا للأنشطة الخلاقة للبشرية وفي تنمية العلاقات الدولية التي تخدم تقدمها ككل ، وفي دعم جو الانفراج وجعله تيارا لا رجعة فيه ، وكذلك تحقيق نزع السلاح بصورة شاملة .

لقد رأينا شعوب العالم أجمع تهتم بصورة مطردة وبنفاد صبر ، بالبؤرات الساخنة التي تهدد السلم وتنادى بالقضاء عليها دون تأخير . ولكن من المؤسف أن احدى هذه البؤرات الساخنة ، مازالت تتمثل في الشرق الأوسط ، ومن ثم فانه من الطبيعي جدا أن تكرر الجمعية العامة مزيدا من الاهتمام لهذه المشكلة .

لقد قدمت مجموعة من التفسيرات فيما يتعلق بأسباب وعناصر نزاع الشرق الأوسط ، وفيما يتعلق بالأسباب التي أدت الى الحروب المتتالية ، والأفعال وردود الأفعال . ولقد ذهب البعض الى حد التساؤل ، عما اذا كانت هذه الحلقات المفرغة من الحروب سوف يقضي عليها بطريقة ما ؟ ان جمهورية هنفاريا الشعبية ، ترى انه من أجل الوصول الى حل سريع للنزاع في الشرق الأوسط ، ومن أجل الحيلولة دون اندلاع حرب جديدة أكثر تدميرا في هذه المنطقة ، فان علينا ، قبل كل شيء ، أن نرى بوضوح ، ماهو الموقف ذاته دون آراء مسبقة عاطفية ، ودون أن نذهب وراء محاولات ترمي الى تعقيد الأمور ؟ ان الموقف في الشرق الأوسط يحدده أساسا ، ان الدول العربية في هذه المنطقة تعرضت لاعتداءات متوالية عليها منذ ربع قرن من الزمان ، وان مسؤولية ذلك تقع على الدوائر العسكرية والاستعمارية وعلى رأسها دولة اسرائيل التي جعلت من بلدها دولة استعمارية ، وبذلك أقامت ضد الدول العربية في المنطقة ، وضد الرأي العام التقدمي في العالم ، وضد الدول المحبة للسلم ، سدا ضد السلم والأمن . ان من يقفون وراء اسرائيل يقدمون لها كافة

المساعدات العسكرية ، والمادية ، والمعنوية حتى تتجاوز سياستها التوسعية والعدوانية والاستعمارية ، وما زالوا يفعلون ذلك حتى الآن .

ان السياسة الاسرائيلية القائمة على ضم الأراضي ، قد سببت كثيرا من الآلام والمعاناة لشعوب المنطقة . ان طرد الشعب العربي الفلسطيني من أرض اجداده ، والبشاع التي ارتكبتها السلطات العسكرية الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة ، والجهود الاسرائيلية الرامية الى تغيير التكوين الديموغرافي للأراضي التي أخذتها من البلدان المجاورة ، واقامة مستوطنات جديدة فيها بحيث توفر الضم النهائي لهذه الأراضي ، ان كل هذه العناصر تشكل ظواهر واضحة لهذه السياسة التي تعرفها جيدا . والواقع أن أية مغامرة جديدة ترمي الى زيادة الأخطار ، قد تؤدي الى اندلاع حرب نووية جديدة في أى وقت من الأوقات .

ان جمهورية هنفاريا الشعبية تشارك الرأى الذى تعرب عنه جميع شعوب العالم ، وهو أن هذه الحلقات من القوة والعنف التي تعود الى أكثر من ربع قرن ، ينبغى أن توقف على وجه السرعة ، وينبغى أن تقام مجموعة من العلاقات الجديدة السلمية في هذه المنطقة . ان هذا كله ، يمكن أن يتحقق ليس بحلول جزئية ، وانما بتسوية شاملة لجميع المشاكل التي تنطوى عليها هذه القضية .

ان وزير خارجيتي في بيانه الذى ألقاه في المناقشة العامة في الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، قال فيما قاله ، ما يلي :

" في رأينا ، أن المحفل الأكثر ملائمة من أجل حل أزمة الشرق الأوسط ، ما زال هو مؤتمر السلام في جنيف ، مع اشتراك كافة الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، والاتحاد السوفياتي ، والولايات المتحدة الأمريكية . ان تسوية هذه المشكلة سواء عن طريق مؤتمر جنيف أو بوسائل أخرى ، لا يمكن أن تكون دائمة دون اشراك البلدان الاشتراكية ، وقبلها الاتحاد السوفياتي . ولا يمكن التوصل الى اتفاق يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني دون هذا الشرط " .

(الجلسة ٢٣٧٣ ص ٥٨ - ٦٠)

ووفقا لهذا الموقف المبدئي ، فاننا نؤيد القرار ٣٨١ (١٩٧٥) الذى اتخذته مجلس

الأمن في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، والذى يطالب فيه باجراء مناقشة شاملة لأزمة الشرق

الأوسط في الاجتماع الذي سيعقده المجلس في شهر كانون الثاني /يناير المقبل - ان البلدان التي تشكل غالبية مجلس الأمن ، ترى انه من الضروري ، أن تشترك منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني العربي في هذه المناقشات ، وان ذلك لدليل على حكمة هذه البلدان ، وبعد نظرها . اننا مقتنعون بأن قرار مجلس الأمن المقبل ، سوف يشجع على اعداد الجو الملائم لعقد مؤتمر جنيف بحضور كافة الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . ان حكومة هنفاريا الشعبية ، مقتنعة تمام الاقتناع ، بأن الحل العادل والسليم لأزمة الشرق الأوسط لا يمكن أن يتم الا على هذه الأسس : أولا ، التصفية الكاملة لآثار العدوان ، والعودة الفورية دون شرط لكافة الأراضي العربية المحتلة الى البلدان التي أخذت منها . وفي المقام الثاني ، الاعتراف للشعب العربي الفلسطيني بحقوقه الوطنية ، وبحق تقرير مصيره . وثالثا ، ينبغي أن تؤمن لكافة الدول ، وكافة شعوب المنطقة حياة مستقلة كريمة خالية من الخوف . ان هذه الأسس اذا ما نفذت ، فانها يمكن أن تحول دون قيام حرب نووية في الشرق الأوسط ، وتجعل هذه المنطقة منطقة سلم دائم .

اننا نصرف جيدا ، أن هناك الكثير الذي ينبغي أن نعمله من أجل التغلب على كافة الصعوبات ، ومن أجل بلوغ هدف كبير بالنسبة للعالم أجمع ، واننا نشيد في هذا الصدد بكل الذين يبذلون جهودا نزيهة من أجل سيادة السلم في الشرق الأوسط . ومع ذلك فان الأمم المتحدة ، مازالت تضطلع بمسؤولية كبيرة في هذا الشأن ، ويتعين علينا الآن أن نتقدم بحسم نحو حل شامل للنزاع . ان جمهورية هنفاريا الشعبية ، وكذلك البلدان الاشتراكية الأخرى الصديقة ، وكذا البلدان العربية التي تواصل نضالها القومي وتقدمها الاجتماعي ، سوف تمضي من أجل تصفية آثار العدوان ، ومن أجل اقامة سلم عادل ودائم .

السيد جروزيف (بلغاريا) (الكلمة بالانجليزية) : تبحث الجمعية العامة

مرة أخرى واحدة من أكثر المشاكل الدولية حداً ، ألا وهي الحالة في الشرق الأوسط .
وليس لهذا ما يبرره تماماً فقط ، ولكنه أكثر من أن يكون لازماً ، والسبب في ذلك ان
الشرق الاوسط ما يزال بؤرة ساخنة للتوترات والنزاعات ، ويشكل تهديدا دائما للسلم والأمن في
المنطقة ، وفي العالم بأسره .

ويتعين علينا ، للأسف ، ان نشير الى الحقيقة ، انه لم يتحقق عمليا ، حتى الآن ، أي
تقدم ملحوظ نحو ايجاد حل عادل ودائم لأزمة الشرق الأوسط . فالموقف في تلك المنطقة ما يزال
يشكل تهديدا ، كما كان من قبل ، للسلم والأمن ، عندما يتطور السلم المهتز ، والتوترات
المستمرة ، الى صدام عسكري مكشوف .

وسيكون وهما خطيرا أن نفكر ، أنه نتيجة لبعض الاجراءات الجزئية الاخيرة والاتفاقات ،
ان هناك تطورا ايجابيا ، يمكن أن يزيل ، أو حتى يقلل أخطار التعقيدات الجديدة في الشرق
الأوسط . وفي الواقع ، فان المناقشات العامة ، والمناقشة المفصلة الاخيرة حول قضية فلسطين
في الدورة الحالية ، أكدت ، بطريقة لا لبس فيها ، هذا التحليل . وان الحاجة الى بحث
شامل ، وتسوية لهذه المشكلة ضمن اطار الامم المتحدة قد تأكدت من جديد بقوة مجددة .

لذلك ، يجب على الأمم المتحدة ، ان تحلل الموقف في الشرق الأوسط بموضوعية ،
ويشعور من المسؤولية ، ويجب ايجاد طرق ووسائل لموسسة وأكثر فعالية ، على أساس من هذا
التحليل ، بهدف ايجاد حل للمشكلة واخراجها من هذا المأزق المستمر .

ومن المعروف جيدا ان منظماتنا تتحمل مسؤولية خاصة وأولية لضمان سلم دائم في الشرق
الأوسط . وهذا ، هو السبب ، في ان أية محاولات للالتفاف حول الأمم المتحدة أو تجاهلها ،
في البحث عن تسوية في الشرق الاوسط ، أقل ما يقال عنها ، أنها غير فعالة . وقد تأكد ذلك
من الطريقة المتبعة حتى الآن .

ليس هناك ما يمكن ان يخفي هذه الحقيقة التي لا تنازع ، وهي انه في الشرق الأوسط
على وجه التحديد قد ارتكبت انتهاكات وحشية مستمرة لاثنين من المبادئ الاساسية في الميثاق
خلال الثلاثين عاما التي تمثل تاريخ الأمم المتحدة . ان مبدأ عدم جواز الاستيلاء

على الراضي بالقوة وعلى بطريقة صارخة ويعناد . وكذلك ، فان حق الشعوب فيقرر القابل للتصرف ، في تقرير المصير ، وحقها في تحديد مصيرها بأنفسها ، ينتهك ويقمع بشكل صارخ وعنيف .

وليس من الضروري ، أن نتذكر بأن مجلس الأمن ، والجمعية العامة ، قد أدانا باستمرار ، ويحزم الاجراءات العدوانية الاسرائيلية وسياستها المبنية على القوة . لقد ركزا على عدم جواز ، وعدم شرعية الاحتلال المستمر للاراضي التي استولت عليها اسرائيل كنتيجة للحروب العدوانية ضد الدول العربية المجاورة .

هل يستطيع أحد أن يزعم أنه حدث تغير ملحوظ في هذا المجال ؟ لا ، على الاطلاق ، فان الاحتلال مستمر . ويرفض حكام اسرائيل قبول طلب ، أعلى الاجهزة في الأمم المتحدة ، بسحب قواتهم غير المشروط من جميع الراضي العربية المحتلة . وعن طريق تشويه ، وسوء تفسير قرارات مجلس الأمن ، والجمعية العامة ، فانهم يحاولون اخفاء سياستهم في الضم ، ومحاولة تهم للابقاء على سيطرتهم على اراض أجنبية .

ما الذي تظهره الحقائق فيما يتعلق بالانتهاك الوحشي لبدأ تقرير المصير للشعوب ؟ في الوقت الحاضر ، وعلى أثر المناقشات المطولة في الدورتين التاسعة والعشرين والثلاثين ، ويبدو أن أقرت الجمعية العامة القرارات المتصلة بالموضوع ، أعلنت الأمم المتحدة موقفها حول هذا الموضوع بوضوح وبحسب .

ان حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير ، وفي الوجود المستقل بما في ذلك الحق في انشاء دولة خاصة به ، تم الاعتراف به وأعلن بطريقة جلية . وقد رفضت مرة واحدة وللأبد المحاولات للاقلال من قضية فلسطين ، واعتبارها قضية لا جئين .

ومع ذلك فان مناقشات ، وقرارات الامم المتحدة أكدت من جديد ، ان الاعتراف ، وممارسة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين ، هما مفتاح المشكلة لايجاد حل دائم لأزمة الشرق الأوسط . وفي نفس الوقت ، تأكد من جديد ، انه لا يمكن ان تكون هناك تسوية سلمية وعادلة للنزاع دون المشاركة على قدم المساواة - للممثلين الشرعيين لشعب فلسطين ، ونعني بذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

هل يمكن القول ان ان هناك تطورا جديدا في هذا المجال ، وان هناك تفييرا
 ملحوظا في مواقف المعتدى ؟ لسوء الحظ ، لا .
 ان غطرسة حكام اسرائيل ورفضهم ان يأخذوا في الاعتبار الحقائق ، واردة المجتمع
 الدولي التي أعرب عنها بوضوح ، قد أعرب عنها أخيرا من فوق هذه المنصة . ومرة أخرى أظهروا
 اغفالهم لمقررات المنظمة العالمية . ولهذا السبب ، فان حكام اسرائيل ، والمدافعين عنهم ،
 ليس لهم الحق في أن يندموا للسخط العالمي ، وتزايد العزلة السياسية لاسرائيل داخل
 وخارج الامم المتحدة . ولم يعد هناك من يصدق المحاولات لتفسير هذا السخط ، أو تلك العزلة
 بانها ، كما يقال ، عودة ظهور لشعور معاراة السامية ، أو الادعاء الذي طال ترديده عن الدولة
 الصغيرة الضعيفة العزلاء ، ألا وهي اسرائيل .
 ان الفارات الوحشية ، التي قامت بها أمس ، الطائرات الحربية الاسرائيلية على معسكرات
 الفلسطينيين في لبنان ، والتي تسبب عنها عدد كبير من الضحايا ، لهو دليل آخر على السياسة
 الاجرامية غير المنطقية لحكومة اسرائيل .

لقد حان الوقت لكي يفهم حكام اسرائيل ، انه في عالم اليوم فان سلما دائما ، وحسودا آمنة ، لا يمكن ان تكفل بمثل هذه الوسائل ، باحتلال تل او آخر أو ممر في الصحراء ، او ما يسمى بحقوق استراتيجية . ان الحدود الآمنة لاسرائيل يمكن فقط ان تكفل حينما يعترف الصهاينة وحمايتهم بضمان نفس الحقوق غير القابلة للتصرف للشعوب العربية المجاورة ، بما في ذلك الفلسطينيين الذين يعيشون الآن في المنفى .

هذا هو التحليل الموضوعي لجوهر مشكلة الشرق الاوسط ، لذلك فمن الضروري ان نزيل العقبات الاساسية ، من طريق اقامة سلم دائم وعادل ، وهذا يتضمن انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية التي احتلت في ١٩٦٧ ، واستعادة الحقوق الشرعية القومية للشعب العربي في فلسطين فطالما بقيت هذه المشكلات الاساسية دون حل ، لن يستطيع احد ان يفكر في ايجاد تسوية سلمية لازمة الشرق الاوسط ، وسوف يستمر الوضع الخطير قائما ، وضع " لاسلم ولا حرب " انه قد اصبح ضروريا الآن اكثر من اى وقت مضى ، ان ترفض صراحة اية محاولات تهدف الى اغراق الامم المتحدة في المناقشة ، لايجاد تسوية لمشكلة الشرق الاوسط ، بفرض اجراءات مؤقتة منفصلة ومنعزلة عن ايجاد تسوية اساسية شاملة للنزاع ، فهذه الاجراءات المؤقتة سيثبت ان لها تأثيرا مهدئا فقط ولن يكون هدفها استعادة السلم في الشرق الاوسط ، بل زيادة تعقيد الموقف ، ومثل هذه الاجراءات ، تهدف الى تفتيت وحدة الشعوب العربية ، وتعويق ثورتهم الديموقراطية القومية ، وتهدف ايضا الى استمرار الاعتداءات الامبريالية بما ينطوى عليه من تبعات ثقيلة بالنسبة لشعوب المنطقة ، وبالنسبة للسلم العالمي .

هذه هي الطريقة التي حاول الصهاينة وحمايتهم ان يفرضوها باصرار ، ولم تثبت انها عقيمة فحسب ولكن ثبت انها ضارة ايضا ، لذلك فليس من قبيل الصدفة ان هذه الطريقة رفضتها الشعوب العربية ، التي اطلبت مصالحها توحيد صفوفها في كفاحها المشترك ضد الامبريالية .

ولا يجب ان ينسى المرء انه منذ ثلاث سنوات فقط ، رفضت حكومة اسرائيل فرصة ذهبية لاهراز تقدم كبير نحو اعادة الموقف في الشرق الاوسط الى حالته الطبيعية ، على اساس مذكرة الدكتور بارنغ . لقد كان الهدف الاساسي للمعتدين في ذلك الوقت ، هو ارجاء حل سياسي ، وذلك بتجنب الأمم المتحدة والجهاز الذي انشأته .

لذلك فمن الأهمية بمكان للأمم المتحدة ، الا تسمح بتكرار ذلك الآن . ان محاولات الالتفاف حول الجهاز الذي انشأته الامم المتحدة الا وهو مؤتمر السلام في جنيف للشرق الاوسط يجب الا تنجح الآن . وواجب على الامم المتحدة ان تطالب باستئناف هذا المؤتمر فورا بمشاركة جميع الاطراف والبلدان المعنية ، بما في ذلك الممثل الشرعي لشعب فلسطين ، الا وهي منظمة التحرير الفلسطينية . وقد قدم اقتراح حدد بهذا المعنى من احد الرؤساء المناوبين لمؤتمر جنيف وهو مندوب الاتحاد السوفياتي ، للرئيس الآخر المناوب ، وهو مندوب الولايات المتحدة الامريكية ، ونحن نعتبر ان هذا الاقتراح قد جاء في وقته بالنسبة للموقف الحالي ، ونعتقد انه سيلقي اكبر تأييد فلا يمكن ان تحل محل مؤتمر جنيف أية اجراءات مؤقتة ، او وسائل غير كاملة ، ثبت انها غير فعالة ففي اطار مؤتمر جنيف يمكن ايجاد حل شامل سلمي ودائم لمشكلة الشرق الاوسط ، ونحن نقدر كثيرا الجهود الدؤوبة التي يبذلها الامين العام المحترم السيد فالدهايم نحو الوصول الى مثل هذا الحل لأزمة الشرق الاوسط .

ونحن نود ان نؤمن ، بان النية الحسنة التي اظهرتها الجمهورية العربية السورية في مجلس الامن مؤخرا بموافقتها على تجديد ولاية قوات الاشراف على فصل القوات لمدة ستة أشهر ، سيتلوها تلبية المطلب العادل باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في بحث مشكلة الشرق الاوسط . ان هذه ارادة اغلبية الاعضاء في مجلس الامن ، واغلبية اعضاء منظماتنا بصفة عامة . لذلك فان موقف اسرائيل الذي ذكرته منذ عدة ايام مضت ، بمقاطعة مناقشة ازمة الشرق الاوسط في مجلس الامن ، لا يشترك منظمة التحرير الفلسطينية فيها ، لا يمكن ان يعتبر موقفا معقولا .

وللخروج من الجمود الحالي ، ولكي تجرى محادثات مثمرة فمن رأينا انه قد حان الوقت لوضع جدول زمني يكون مقبولا من الاطراف المعنية لسحب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة .

هذا هو مفهوم جمهورية بلغاريا الشعبية ، وهذا موقفها ، فيما يتعلق بقضية الشرق الاوسط ، وهذا الموقف واضح لا يتغير . وهو ينبع من سياستنا الخارجية القائمة على مبدأ تأييد القضية العادلة للشعوب العربية . وقد تأكد هذا من جديد مؤخرا من جانب رئيس مجلس جمهورية بلغاريا الشعبية تودور زيكوف ، اثناء زيارته لموريتانيا حيث قال :

” اننا نعتبر ان اقامة سلم دائم وعادل في الشرق الاوسط ممكن فقط عن طريق الانسحاب الكامل لاسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة في ١٩٦٧ ، وعن طريق استعادة الحقوق الشرعية للشعب العربي في فلسطين ، بما في ذلك حقه في اقامة دولته ، وعن طريق ضمان حق جميع الشعوب والبلاد في هذه المنطقة من ان تعيش وتتطور في جو من السلم والأمن ” .

السيد حميدان (الامارات العربية المتحدة) : السيد الرئيس ، لقد ناقش مجلس الأمن قضية الشرق الاوسط ، في شهر حزيران /يونيه ١٩٧٣ ، قبل اندلاع حرب اكتوبر بعدة اشهر . وقد شاركت في هذه المناقشة ، وفود دول كثيرة ، من ضمنها وفد دولتنا . ذلك لأن الامارات العربية المتحدة ، وهي دولة عربية في منطقة الشرق الاوسط ، معنية ومهتمة اهتماما بالغاً ، بخطر استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية ، وما يسببه استمرار هذا الاحتلال من تهديد للسلام والامن ، لا في منطقتنا فحسب بل وفي العالم أجمع .

وقد قلنا اثناء تلك المناقشة ، وقالت معظم الدول الحريضة على استتباب السلام في تلك المنطقة ، بان الوضع خطير ، وانه لا يمكن لاي منا ان يقف مكتوف الايدي ، امام وضع يهدد استمراره باندلاع حرب جديدة في الشرق الاوسط ، وانتهت مناقشة مجلس الامن بدون اتخاذ اي قرار ، وذلك بسبب استعمال حق الفيتو من قبل احدى الدول الخمس ، التي تملك استعمال مثل هذا الحق في مجلس الامن ، ثم اندلعت حرب اكتوبر ، لتؤكد صدق ما كنا ننبه اليه ، وما كانت تتببه اليه الدول الأخرى المحبة للسلام . لقد استخلص اعداؤنا واصدقاؤنا عبرا ودروسا كثيرة من حرب اكتوبر ، ولكن العبرة الاكثر اهمية في نظرنا هي التالية :

لقد تعرضت الامة العربية ، عبر تاريخها الطويل ، الى مآس وكوارث ، من غزو وغيوره ، واستطاعت أن تواجه التحديات ، وان تهزم الغزاة والمعتدين ، وانها بخلفيتها الحضارية ، وطاقاتها الحالية ، لقادرة على استرجاع حقوقها أطال الزمن أم قصر .

السيد الرئيس ، لقد كان اتخاذ الجمعية العامة للقرار رقم ٣٢٣٦ (د - ٢٩) في السنة الماضية ، والقرار رقم ٣٣٧٥ (د - ٣٠) في السنة الحالية ، الخاصين بحقوق الشعب الفلسطيني تأكيدا للحقيقة طالما نبهنا اليها ألا وهي :

ان السلام العادل والدائم لا يمكن ان يتحقق في ربوع الشرق الاوسط ، طالما بقي الشعب الفلسطيني محروما من حقوقه الثابتة في وطنه ، وحقه في العودة الى اراضيه وممتلكاته ، وفسى ممارسته لحق تقرير المصير ، اسوة ببقية شعوب العالم . ونحن لا نريد الدخول الآن في تفاصيل هذا الموضوع ، فقد ادلينا ببيان شامل عنه امام الجمعية اثناء مناقشة قضية فلسطين ، الا اننا نود ان نسجل بارتياح ، التفهم الكامل للمجموعة الدولية لهذه الحقيقة ، الامر الذي سيؤدي ولا شك الى تقليل العقبات امام الوصول الى حل عادل ودائم في الشرق الاوسط .

السيد الرئيس ، لقد دأبت بعض الدول الكبرى ، والتي لها مسؤوليات مباشرة في الحفاظ على الامن والسلام الدوليين ، دأبت هذه الدول ، على المطالبة بخلق عالم تسود فيه قواعد القانون واحترام العدالة ، واذ كانت قواعد القانون ، واحترام العدالة ، تنطبق على الوضع في الشرق الأوسط ، فيحق لنا ان نسأل ، اى قواعد قانون تلك التي تجيز لدولة عضو في الامم المتحدة ، ان تستمر في احتلال أراضي ثلاث دول عربية أعضاء في هذه المنظمة ؟ اى قواعد قانون ، تلك التي تجيز لدولة المحتلة ، ان تضم رسميا ، جزءا من هذه الاراضي ، وان تغير من طبيعتها السكانية ؟ اى قواعد قانون ، تلك التي تنكر على الشعب العربي الفلسطيني ، حقه في العودة الى وطنه ، واسترجاع ممتلكاته ، وحقه في تقرير مصيره ؟ يجب على الذين يتشدقون بالعدالة وقواعد القانون ، ان يجيبوا على هذه الاسئلة بشجاعة وصراحة .

السيد الرئيس ، ان منظمة الامم المتحدة ، وهي امل البشرية جمعاء ، في المحافظة على سلام العالم وامنه ، لتواجه تحديات خطيرة تسيء الى سمعتها ، وتكاد تقلل من احترام شعوب العالم لها . ان علينا جميعا ، ان نعمل على تجنب فشل هذه المنظمة ، لان فشلها ، سيعرض البشرية لكارثة اعظم بكثير ، مما تعرضت له على اثر فشل سابقتها عصبة الامم . وان قضية الشرق الاوسط ، وقضية استرجاع حقوق الشعب الفلسطيني ، لهما من اكبر هذه التحديات . وان هذه القضية ، تنطوي على جوانب عديدة ، يمكن ان تهدد امن العالم وسلامته ، وليس هنا مجال تعداد هذه الجوانب ، فقد طرقتها الكثيرون امام هذه الجمعية ، وامام مجلس الامن ، الا ان هناك عنصرا جديدا يشير قلقنا ومخاوفنا ، الا وهو الانباء المتوافرة ، عن قرب امتلاك اسرائيل لاسلحة شديدة التعقيد ، وذات مقدرة مخيفة على التدمير والفتك ، لتضيفها الى مخزوناتها من ادوات الدمار ، الامر الذي ينشر جوا من عدم الاطمئنان في سائر ارجاء العالم العربي ، ولا يمكن الا أن يقود هذا التسليح المكثف ، الى تهديد الامن والسلام في العالم .

السيد الرئيس ، اننا مدعوون جميعا ، في هذه الظروف ، التي تواجه فيها منظماتنا هذه التحديات الكبيرة والخطيرة ، الى العمل بجدية ومسؤولية ، على اتخاذ جميع الاجراءات الممكنة ، لتطبيق قرارات الامم المتحدة ، لتعزيز دورها في الحفاظ على السلام ، واحترام هيبتها امام شعوب العالم . ان على منظماتنا وهي تناقش هذا الموضوع المشحون بالمخاطر ، ان تتخذ قرارا

يأخذ بنظر الاعتبار ، المعطيات الحقيقية لهذه الازمة ، وقد اصبحت هذه المعطيات ، واضحة ومحددة ، وهي تتلخص في التالي :

ان تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ، يرتكز على عنصرين اثنين ألا وهما : انسحاب اسرائيل الكامل من الاراضي المحتلة ، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ، التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها رقمي ٣٢٣٦ (د - ٢٩) ، و ٢٣٧٥ (د - ٣٠) . كما أن وفد بلادى ، يعتقد بأن الجمعية العامة ، مدعوة لمطالبة مجلس الأمن ، يتحمل مسؤولياته المنصوص عليها في الميثاق ، وذلك باتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة بالاسراع في تطبيق قراراته ، وقرارات الجمعية العامة ، المتعلقة بهذه القضية ، والرامية الى تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط .

السيد الرئيس ، لقد تلقى وفد بلادى بارتياح ، القرار رقم ٣٨١ (١٩٧٥) ، الذى اتخذته مجلس الامن يوم الاحد الماضى ، والمتعلق بتجديد مدة قوات مراقبة فصل القوات في الجولان ، خاصة وان مجلس الامن ، قرر الصودة ، بموجب القرار المذكور ، الى الانعقاد في يناير المقبل ، لمتابعة مناقشة قضية الشرق الاوسط ، والقضية الفلسطينية ، وعلى اساس جميع قرارات الامم المتحدة ، المتعلقة بهذا الموضوع .

كما نرحب كثيرا ، بقيام مجلس الأمن ، بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية ، للاشتراك في المناقشة في شهر كانون الثاني /يناير، تلك الدعوة التي أعرب عنها رئيس المجلس في البيان الذي أدلى به .

وإذا كنا نبارك اشتراك منظمة التحرير في مناقشات مجلس الأمن المقبلة لهذه القضية ، فذلك لاعتقادنا بانها ، وهي التي تمثل شعبا له حقوق ثابتة لا يمكن التنازل عنها ، طرف رئيسي في هذا النزاع . كما نود أن نؤكد ما قلناه في بياننا ، الذي ألقيناه أثناء مناقشة قضية فلسطين ، باننا نعتقد بأن الاساس الوحيد لمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أية مجهودات تبذل لحل أزمة الشرق الأوسط ، يجب أن يكون ضمان نييل الشعب الفلسطيني لحقوقه القومية غير القابلة للتصرف .

ويهمني أخيرا أن اعلن بان دولة الامارات العربية المتحدة ، شعبا وحكومة ، لن تدخر وسعا في مساندة اشقائها العرب في تحرير الاراضي المغتصبة ونييل الشعب الفلسطيني لحقوقه في أرضه وممتلكاته .

كما أود أن أشيد في نهاية هذه الكلمة بالجهود الكبيرة والمخلصة التي بذلها ، وببذلها أميننا العام الدكتور كورت فالدهايم من أجل التوصل الى حل عادل ودائم لأزمة الشرق الأوسط وشكرا سيدى الرئيس .

السيد جاروزيك (بولندا) (الكلمة بالانجليزية) : ان هذه الجمعية تواجه مرة أخرى بمشكلة الشرق الأوسط ، ومنذ أن وقع العدوان الاسرائيلي ضد الدول العربية في ١٩٦٧ . فان قضية الشرق الاوسط ، أصبحت بندا دائما يدرج على جدول أعمال كل دورة من الدورات المتعاقبة للجمعية العامة ، سواء في الجلسات العامة ، أو في اللجان المختلفة المنبثقة عن هذه الجمعية . وقد أمكن للمجتمع الدولي أن يشارك في حل العديد من المشكلات خلال السنوات الماضية وبذل الكثير من الجهد للقضاء على بؤر التوتر في العالم ، ومن ثم ، أنهى عدة حروب ، أو أمكن تجنب وقوعها ، ولكننا - مع ذلك - لم نتحرك ولو قليلا ، من أجل القضاء على الأخطار التي تهدد بالسلم والامن العالميين ، والكامنة في الشرق الاوسط .

ومما يدعو الى الحزن ، أن أسباب هذا الموقف ، تكمن في أن الذين سببوا هذه الأزمة ، لا يحترمون قرارات هذه المنظمة ، بما في ذلك قرارات مجلس الامن .

١- الانسحاب الفوري غير المشروط ، لاسرائيل من جميع الاراضي التي احتلتها

منذ ٥ حزيران / يونيو ١٩٦٧ .

٢- ممارسة الشعب الفلسطيني لكل حقوقه القومية ، بما في ذلك حق العودة

الى بلده ، وتقرير المصير والاستقلال السياسي " (A/10217.paragraph 54)

وفي الواقع ، انه لا يجب أن يندعش الكيبرون ، لعدم احترام هذين المبدأين ، والا لصا
نفذ صبر العالم ، وخاصة الدول المعنية مباشرة ، وقد وضح ذلك أثناء المناقشات الحالية التي
تجرى هنا في الجمعية العامة .

ان القضية المطروحة أمامنا ، تحتاج الى ارادة سياسية خلاقة أكثر من التصور ، لكي ندرك
أن هناك طريقا واحدا لايجاد حل عاجل وفعال لأزمة الشرق الاوسط ، يؤدي الى تسوية سياسية
شاملة . لقد رأينا ما فيه الكفاية من الخطوات الجزئية ، والمؤقتة أو الانتقالية من هذا النوع . لأن
التطورات في المنطقة تعد تطورات بالغة الخطورة ، ولأن التضحيات غالية . ولأن ضحايا هذا
النزاع قد مروا بمعن قاسية ، وكانت هنالك آمال كبيرة ، وخيبات أمل كثيرة كذلك ، مما لا يحتمل
معه أن نعرض هذه المنطقة الممزقة الى طريقة تقوم على ايجاد حل خطوة خطوة ، لأن مثل هذه
الاجراءات تجعل الناس لايشعرون بأن هنالك تقدم ، وأن ايجاد تسوية نهائية ، أكثر بعدا ومن
ثم يكون الموقف الخطير أكثر تفجرا ، وأكثر من ذلك فانه يساعد على استمرار حالة العدوان على
حساب ضحاياه ، وعلى حساب الصورة الحسنة للأمم المتحدة .

وانا اتفقنا على نوع التسوية التي يجب أن نبحث عنها ، فان أحدا لا يستطيع أن ينكر أنه
يجب التوصل اليها بمشاركة جميع البلاد المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، وعلى
أساس يجمع بينهم على قدم المساواة ، ان بولندا تؤمن بأن مؤتمر السلم في جنيف يشكل هذا المحفل
الملائم ، وفي ٩ تشرين الثاني / نوفمبر الماضي ، فان الاتحاد السوفياتي ، كأحد الرؤساء المناوبين
اقترح استئناف أعمال مؤتمر جنيف ، فاذا استجيب الى هذا النداء ، بالروح التي وجه بها ، فقد
لاحتجاج هذه المنظمة الى بحث هذه المشكلة مرة أخرى . ان قرارات مجلس الأمن يوم الأحد
الماضي أعطت دفعة جديدة للموقف وأوضحت خطورته .

ان وفد بلادي لا يشك في أن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني يجب أن يعترف بها من الجميع ، ان عاجلا أو آجلا . ان مثله الشرعي — وهو منظمة التحرير الفلسطينية — قد أصبح عضواً كامل العضوية في حركة عدم الانحياز ، وهذا يعد بمثابة تعبير جديد عن تضامنا مع هذا الشعب البطل ، للدفاع عن حقوقه غير القابلة للتصرف . ان كفاح هذا الشعب يذكرنا بويلات شعب جنوب فيتنام . وما نرجوه لهذا الممثل الشرعي الوحيد ، هو ألا يتعرض لتكتيكات التعويق ، بما في ذلك المناقشات المطولة على مائدة المفاوضات ، وذلك لمنعه من الاشتراك في المؤتمر الدولي الذي سيعقد خصيصاً للنظر في مستقبل بلاده .

وان بلدي ، قد عرض — في العديد من المناسبات — وجهة نظره الواضحة فيما يتعلق بالنزاع في الشرق الأوسط ، وأشير بصفة خاصة الى ما تفضل به السيد وزير خارجية بولندا في المناقشة العامة في هذه الدورة أثناء القاء بيانه . وبمناسبة ايضاح موقفنا الثابت حول هذا الموضوع ، لا يسعني الا أن أذكركم بأنه خلال السنتين الماضيتين ، كنا نعمل بنشاط ، للمحافظة على السلم والأمن في الشرق الأوسط . وهذا الموقف يتضح من مشاركة بولندا في قوة الطوارئ للأمم المتحدة ، وقوات الأمم المتحدة للإشراف على فض الاشتباك ، واسهامها في خلق الظروف المواتية ليجاد حل شامل لمشكلة الشرق الأوسط ، ومع ذلك ، ونظراً للموقف في المنطقة ، فلا يمكن لهذه القوات أن تكون دائمة . لقد أنشأ مجلس الأمن هذه القوات ، على أساس طارئ ، ووجودها يجب ألا يكون ذريعة لاستمرار الأحوال الحالية .

وكذلك فاننا نستنتج من هذه الحقائق ، ان اسرائيل تواصل التمييز والحد من حركة قوات الأمم المتحدة ، وهذا دليل آخر على عدم التزام اسرائيل بمسؤولياتها في هذا الموقف . هناك الكثير الذي يمكن انجازه لضمان ايجاد حل دائم وعادل لمشكلة الشرق الأوسط ، ولكن ذلك يتطلب توافر الجهود المتضافرة لدى الجميع دون استثناء ، التي يمكن أن تقرينا الى حل المشكلة على الوجه الذي نرجوه . ان الاتجاهات السياسية الحالية في العالم ، تساعد على ايجاد حلول شاملة في هذه المنطقة ، ومثال ذلك في أوروبا ، يتضح من النتيجة الناجحة لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي ، ومن انتهاء النزاع المسلح في الهند الصينية ، الذي تحقق نتيجة لاتصال شعوب المنطقة .

وفي الوقت نفسه ، فان الموقف في الشرق الأوسط يتعارض مع سياسة الوفاق النامية في العالم ، ومع ذلك فاننا نعتقد أن الشرق الأوسط أيضا يمكن أن يصبح منطقة سلم ، ومنطقة للتعاون السلمي بين الأمم ، تعيش فيها دول هذه المنطقة ، داخل حدودها المعترف بها والعدالة . ولن تدخر بولندا أي جهد ، لكي تسهم بنصيبها في العمل على تحقيق هذه الأهداف النبيلة .

السيد ترگمن (تركيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد تركيا ، قد أتاحت له الفرصة ، لكي يعرب عن موقفه حول أزمة الشرق الأوسط ، خلال المناقشات العامة ، التي دارت حول قضية فلسطين . ولقد رأينا أنه من المناسب ، أن نتحدث مرة أخرى في هذا الصدد ، لاسيما وان تركيا توجد في منطقة الشرق الأوسط ذاتها ، ولها مصلحة مباشرة بالنسبة للسلم والاستقرار في هذه المنطقة . ان تركيا تقيم فضلا عن ذلك ، علاقات وثيقة مع بلاد المنطقة ، وهي علاقات كثيرة تقوم على أساس تاريخي ، وثقافي ، وديني مشترك بين تركيا وبين الدول العربية ، وهي علاقات تنمو وتوحي للشعب التركي بمشاعر الصداقة والتفهم ، حيال هذه الشعوب العربية . ان أمننا ، وأهداف سياستنا الخارجية ، تدفعنا الى أن نرجو علا شاملا وعاجلا ودائما ، لنزاع الشرق الأوسط . واننا ندرك ادراكا تاما ، الصعوبات القائمة على طريق مثل هذا الحل . ان هذه الصعوبات المحلية ، أو تلك القادمة بسبب عوامل خارجية ، جعلت الأطراف المعنية منذ أكثر من عقدين ، لا تقوم بأية مفاوضات ، ولم تعرف في علاقاتها الا الحرب ، والاتهامات التي تتبادل داخل الأمم المتحدة .

ان اطالة أمد النزاع ، والصدام المستمر ، والحروب الدورية التي تؤدي اليها سياسة الالتجاء الى القوة والأمر الواقع ، ورفض الاعتراف بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ، كل هذا ، قد أوجد جوا من عدم الثقة ، وجوا متفجرا يشكل تهديدا دائما للسلم والأمن في هذه المنطقة ، وفي العالم بأسره . ورغم تهادي كل هذه العناصر ، فان تطورات ١٩٧٣ ، قد بعثت بعض الأمل ، فيما يتعلق بإمكانية التفاوض . والواقع أن التغيرات التي حدثت في التوازن السياسي والعسكري بين الأطراف ، والنتائج التي تحققت عن الاتفاقيات الجزئية ، والاعتراف الدولي الذي منح للكيان الفلسطيني ، كل هذا ، قد أدى الى حدوث تطور ملائم للقيام بجهود على المدى الطويل .

ومن هذا المنطلق، فإننا نقيّم هذه المناقشات ، ويحدونا الأمل في أن تكون نتائجهما
 بناءة ، وأن تسهم في استمرار قيام عملية فعالة للمفاوضات ، يمكن أن تؤدي الى حل شامل للمشكلة .
 ان تركيا من جانبها ، وهي ان تؤيد المبادرات الموجهة نحو السلم ، فإنها ما تزال تحتفظ
 بوجهة نظرها بالنسبة للمشكلة . وترى تركيا ، أن أي حل يمكن أن يكون سليما ، ينبغي أن ينطوي
 على الانسحاب الفوري وغير المشروط لاسرائيل من كافة الأراضي العربية التي احتلتها جيوشها في
 ١٩٦٧ ، والاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير
 المصير ، وفي اقامة دولته الخاصة به . كما يتعين كذلك - دون شك - أن تتمكن دول المنطقة من
 الحفاظ على استقلالها ، وسيادتها ، وأمن حدودها . واننا نرى أن مثل هذا الحل الشامل ،
 يتمشى مع المبادئ التي دعمتها الغالبية الكبرى في الأمم المتحدة ، كما يتمشى - في نفس الوقت -
 مع الوقائع المركبة التي تحيط بأزمة الشرق الأوسط .

اننا نرحب بالاتفاقيات الجزئية ، بالقدر الذي تفتح به هذه الاتفاقيات الطريق نحو تسوية
 شاملة لأزمة الشرق الأوسط ، وفقا لمقتضيات العدالة . وفي هذا الصدد ، فإننا نود أن نعبر عن
 تقديرنا لاتفاق فصل القوات في سيناء ، الذي وقع في شهر ايلول / سبتمبر الماضي .

وبهذه الروح ، فاننا نعرب عن سعادتنا لقرار مجلس الأمن ، بتجديد مدة قوات الأمم المتحدة المكلفة بفض الاشتباك . ومناقشة أساس المشكلة في مستقبل قريب . ان اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في هذه المناقشات ، يشكل مرحلة بالغة الأهمية ، ستمكن المجلس من أن يقوم بمناقشة قيمة . واننا نوجه التحية الى روح الحكمة والواقعية السياسية التي أدت الى كل هذه التطورات ، ونود كذلك ان نشيد بالجهود الحميدة ، التي يقوم بها اميننا العام في هذا المجال . ان الدور الذي ينبغي أن تلعبه منظمة التحرير الفلسطينية في النشاطات الدبلوماسية المقبلة ويتسم في نظرنا بأهمية قصوى . ان اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في أية عملية من عمليات المفاوضات حول مشكلة الشرق الاوسط ، سيكون أمراً متمشياً مع العدالة . ولا يمكن امام الحقائق الحالية ، أن نتصور صيغة شاملة للحل ، دون مشاركة هذه المنظمة . انه من الصعوبة بمكان حل المشكلات المعقدة مثل مشكلة الشرق الاوسط ، ولكن لا يجب أن نقلل من قيمة الجهود المبذولة .

انطلاقاً من هذه الاعتبارات ، فاننا نشارك في هذه المناقشات ، ويحدونا الأمل أن تسفر مناقشتنا عن نتيجة يمكن ان تحظى بأغلبية كبيرة ، ونشجع الجهود المبذولة من أجل ايجاد صيغة مناسبة للمفاوضات الشاملة والاسراع بعملية البحث عن حل شامل يتمشى مع المبادئ التي أكدتتها القرارات المتعلقة بالموضوع ، والصادرة عن الامم المتحدة .

السيد داتسور (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، ان الموقف

في الشرق الاوسط ، واستمرار بؤر النزاع والتوتر في هذه المنطقة من العالم ، يشكل سبباً من أسباب القلق الدائم والمشروع بالنسبة للمجتمع الدولي . ان وجود أى نزاع بين الدول في أية منطقة في العالم ، انما ينطوى على خطر امتداده ، ويعرض الأمن العالمي للخطر ، ويؤثر بالتالي على المصالح الحيوية لكافة الشعوب . وفي نفس الوقت ، فان مثل هذه النزاعات تسبب آلاماً ومعاناة كبيرة للشعوب التي ترتبط بها بصورة مباشرة ، وذلك انها تعوق تنميتها الطبيعية سواء الاقتصادية او الاجتماعية والسياسية ، وتخدّم المصالح الاستعمارية المعادية للتقدم والسلام والوفاق بين الأمم .

ان التغييرات التي حدثت أخيرا في الشرق الأوسط ، لا يمكنها من وجهة نظر الوفاء الروماني ، الا ان تزيد من هذا القلق وتبرز بوضوح ، ضرورة القيام بجهود صادقة لحل المشكلة بصورة سلمية . ان المناقشات الحالية للجمعية العامة ، ينبغي عليها ، بل هي تستطيع أن تأتي باسهام هام في هذا المجال ، ونحن نحرص على ان نؤكد منذ البداية ايماننا الصادق والقوى ، بأن مسوية سلمية للموقف في الشرق الأوسط ، أصبحت ممكنة . وانه رغم تعقد مشكلات الشرق الأوسط ، فان هذه المشكلات يمكن بل وينبغي ان تحل ، بحيث يمكن التوصل الى اقرار سلام عادل ودائم في المنطقة المعنية ، وفقا لمصالح كافة شعوبها ، ووفقا لمصالح السلام والأمن الدوليين . كما تعرفون ، فان رومانيا قد أعربت عن تأييدها لاقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ، وعملت في هذا الاتجاه على المسرح الدولي . وان السيد نيكولا تشاوشيسكو رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية ، قد حدد بوضوح موقف بلادنا في هذا الصدد حين قال مؤخرا :

” ان رومانيا قد أيدت وتؤيد باصرار الحل السياسي لأزمة الشرق الأوسط ، واننا نعتبر ان الماطلة في حل هذا النزاع ، تخلق موقفا بالغ الخطورة في الشرق الأوسط ، لآثاره البالغة التي يصعب تقدير أبعادها بالنسبة لبلدان هذه المنطقة أولا ، وثانيا بالنسبة للامن والسلام في أوروبا ، ثم في العالم أجمع . ولهذا السبب ، فان رومانيا تقدر ضرورة ان تهذل كافة الدول ، الجهود الدؤوبة من أجل حل هذا النزاع في أسرع وقت ممكن . وانني أقصد أول ما أقصد ، ضرورة انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية التي احتلت على أثر حرب ١٩٦٧ ، كما أقصد أيضا حل مشكلة الشعب الفلسطيني عن طريق اقامة دولة فلسطين المستقلة ” .

ان رومانيا قد نمت كثيرا علاقاتها التقليدية مع البلدان العربية لصالح الصداقة والسلام ، ان هذه العلاقات التي تقوم على الثقة والاحترام المتبادل ، انما تتوثق وتقوى باستمرار . ان لقاءات القمة ، والمحادثات التي جرت على مستويات أخرى ، وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي والتكنولوجي العلمي ، بين رومانيا والبلدان العربية ، انما تشكل أروع دليل على نمو هذه العلاقات ، وان الشعب الروماني . الذي يكنّ على الدوام مشاعر الاخاء والتضامن حيال نضال الشعوب العربية من أجل تعزيز استقلالها وسيادتها الوطنية ، ليتابع بتعاطف عميق ، جهود هذه

الشعوب على طريق التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، ويعرب عن سعادته الصادقة لما حققته هذه البلدان من انجازات .

ان رومانيا تعتبر انه لا يمكن التوصل الى تسوية الموقف في الشرق الاوسط ، دون انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة . وغير مسموح لأية دولة كانت ، ان تمنح نفسها حق ارسال قواتها المسلحة الى اقليم اجنبية ، لكل تفرض فيها - على هذا النحو - ارادتها الذاتية ، أو المساس باستقلال أو سيادة أو الوحدة الإقليمية لدول اخرى . ومن ثم فمن الضرورة الملحة بإمكان ، أن تتخلى اسرائيل عن مواقفها المتعنتة ، وان تواجه الواقع ، وان تبدى تفهما للحقيقة القائلة ، بانه طالما بقي احتلال الاراضي العربية مستمرا ، وطالما بقيت آمال الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة متجاهلة ، فلن يكون هناك سلام دائم في الشرق الاوسط .

ان الامن والسلام في هذه المنطقة من العالم ، يتطلب الاعتراف باستقلال وسيادة والوحدة الإقليمية لجميع دول المنطقة ، وهذه عناصر من طبيعتها أن تفتح آفاقا ملائمة للتعايش السلمى للشعوب المعنية ، ولتنميتها المستقلة .

ان تسوية سياسية سلمية للموقف السائد في الشرق الاوسط ، لا يمكن تصورها ، دون حل قضية التنظيم المستقل للشعب الفلسطيني .

لقد كانت رومانيا من أولي الدول التي أكدت على ان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني لا يمكن ان تتحقق تماما الا بتشكيل كيان لدولة مستقلة يكون هدفها توفير الظروف المطلوبة من اجل التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للامة الفلسطينية .

ان قيام سلم دائم في المنطقة بأسرها يشكل هدفا كبيرا يقتضي اسهامات بناءة من قبل الجميع ، ويقتضي التشجيع وتنمية الاتجاهات الايجابية التي بدء فيها ، وتحقيق خطوات جديدة في طريق الحل الشامل للمشكلات التي مازالت معلقة .

ان التقدم الذي تم احرازه هذا العام بتوقيع الاتفاق الموقت بين مصر واسرائيل لفرض الاشتباك في سيناء ، يمثل واقعة ايجابية نظرا لانه منبثق عن المفاوضات التي تلقي الاضواء على الاتجاه نحو التسوية عن طريق المحادثات . ان التقدم المحرز لا يمكن مع ذلك ، ان يقدر الا في السياق العام لمواصلة الجهود من أجل التسوية الكاملة لمشكلات الشرق الاوسط .

وفي نفس السياق أيضا يندرج القرار ٣٨١ (١٩٧٥) الذي اعتمد مؤخرا من قبل مجلس الامن حول تمديد مهمة قوة الامم المتحدة المعنية بفض الاشتباك ، واننا نحبي تبني هذا القرار الذي في رأينا سوف يمكن منظمة التحرير الفلسطينية من ان تشارك في مناقشات مجلس الامن .

وفي الوقت ذاته نود ان نكرر هنا ، في هذه المناسبة ايضا ، تقديرنا للجهود الصادقة التي يبذلها الامين العام الدكتور كورت فالدهايم بخية اقرار السلم والوفاق في الشرق الاوسط .

والواقع اننا نعتقد ، انه من الحكمة بمكان ان نعمل على كافة الجهات سواء أكان ذلك عن طريق الخطى الوئيدة أو الخطى السريعة . ان القضية ليست قضية ان هذه الخطوات صغيرة أم كبيرة ، ولكن القضية هي هل هذه الخطوات تسير على طريق اقرار السلم العادل والدائم أم لا ؟

وفي رأى وفدنا انه من الضرورة الملحة بمكان ان نعمل باصرار من اجل الاسراع بالتسوية السلمية الفعلية لنزاع الشرق الاوسط . ان كل ما يطلب في هذا الصدد ، هو ان كافة الدول ينبغي ان تقدم الدليل على ارادتها السياسية . وهذا ينطوي بالضرورة على استخدام المفاوضات على اوسع نطاق ، وكذلك السعي الى الحلول السياسية القيمة وفقا لمصالح وحقوق جميع شعوب المنطقة . ومن أجل خلق مناخ يشجع الجهود الرامية الى ايجاد حل سلمي فمن الضروري تجنب أى عمل يمكن ان يوجد مضاعفات جديدة وأخطار جديدة ، ويبعد أكثر فأكثر من آفاق تسوية مشكلتنا

الشرق الاوسط . واننا مقتنعون اقتناعا تاما بأن الدور الاساسي في تسوية مشكلات الشرق الاوسط ، ينبغي ان يقع على عاتق دول هذه المنطقة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني وكل هؤلاء معنيين بصورة مباشرة باقامة السلم . ان استئناف مؤتمر جنيف للسلم ، يمكن دون شك ان يمثل مرحلة هامة بالقدر الذي يحقق فيه نجاحا بالنسبة لتأمين تشييل كافة البلدان المعنية والقدر الذي يتيح الفرصة لتوسيع المشاركة في هذا المؤتمر .

وتقدر رومانيا ايضا انه ينبغي زيادة اسهام الامم المتحدة ، سواء الجمعية العامة أو مجلس الامن بصورة كبيرة ، فيبني لهما ان يلعبا دورا متزايد الاهمية في عطية اقرار السلم . ان الدورة الحالية للجمعية العامة للامم المتحدة ، مدعوة من هذا المنطلق الى ان تعطى دفعة جديدة وقوية للجهود الرامية الى تسوية مشكلات الشرق الاوسط . واننا لمقتنعون اقتناعا صادقا اند عن طريق الجهود المتضافرة من كافة الدول ، وأولا من جانب الشعوب المعنية مباشرة ، يمكن تجاوز الموقف الحالي كما يمكن للمشكلات الحالية ان تحل . وفيما يتعلق برومانيا فانها سوف تظل تعمل بصورة دائمة لكي تجد حلا شاملة لنزاع الشرق الاوسط وفقا للمصالح والآمال المشروعة لكافة الدول والشعوب في هذه المنطقة ووفقا لمصالح السلم والامن في العالم .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد انتهت قائمة المتحدثين هذا الصباح ، وأود ان الفت نظر الجمعية العامة الى انه يوجد حوالي ١٦ متحدثا على القائمة لجلسة بعد الظهر ، ولهذا فائني أناشد جميع الوفود ان يكونوا حاضرين حتى نستطيع ان نبدأ الجلسة الساعة الثالثة كما هو محدد لها .

رفعت الجلسة عند الساعة ١٢/٤٠